

## ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: الاقتصاد العالمي.. بين الفريسة والصيد

- تحليل اخباري: نزاعات المنطقة العربية كبّدتها 614 مليار دولار في نشاطها الاقتصادي

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرة على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### "ميركل": لست سعيدة بالتراجع عن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ ولا أعلم من المستفيد

موقع أرقام

أعربت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" عن عدم سعادتها بالإلغاء المحتمل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي يريد الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" التراجع عنها.

ولم تشر "ميركل" في كلمتها أمام البرلمان الألماني الأربعاء إلى "ترامب" بشكل مباشر، ودعت الدول لاتخاذ نهج جماعي لحل المشكلات العالمية. وقالت "ميركل": "سأحدث بصراحة، أنا لست سعيدة باحتمال التراجع عن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ ولا أعرف من سيستفيد من ذلك، لكن أعرف شيئاً واحداً فقط أنه ستكون هناك اتفاقات تجارية أخرى ولن يكون لها ذات المعايير المأمولة لهذه الاتفاقية. ويأتي تعليق "ميركل" حول الاتفاقات الأخرى، في إشارة منها إلى اتفاق الشراكة في الاستثمار والتجارة عبر المحيط الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

### الصين تتعهد بالاضطلاع بدورها في التكامل الاقتصادي بعد تهديد ترامب بوأد اتفاقية الشراكة

(رويترز)

قالت وزارة الخارجية الصينية إن الصين "ستضطلع بدورها" في تشجيع التكامل الاقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بعد تصريح الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب أنه سيقضي على اتفاق تجاري إقليمي طموح.

وقتح تصريح ترامب على ما يبدو المجال أمام الصين لإرتداء عباءة واشنطن التجارية والدبلوماسية في آسيا. ووصف ترامب اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ بأنها "كارثة محتملة على بلدنا".

والصين واليابان وكوريا الجنوبية في المراحل التمهيديّة بالفعل لمناقشة اتفاق تجاري ثلاثي كما تسعى بكين منذ خمس سنوات للترويج لاتفاق تجاري إقليمي يقتصر على آسيا ويستثني واشنطن.

وردا على سؤال بشأن ما إذا كانت الصين ستستفيد من انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ قال جينغ شوانغ المتحدث باسم وزارة الخارجية إن الصين منفتحة بشأن أي ترتيب يدعم اتفاقية تجارة حرة إقليمية.

وقال في إفادة صحفية يومية إن الصين ترغب مع بقية الأطراف في تعزيز عملية التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق النفع لشعوب المنطقة.

وأضاف جينغ "اعتقد أن في هذه العملية ستقدم الصين مساهمتها الخاصة وستضطلع بدورها".

وبعد إعلان ترامب تعهدت كل من اليابان وأستراليا أقرب حلفاء واشنطن في آسيا بالمواسلة بدون الولايات المتحدة على الرغم من أن انسحاب أكبر سوق للبضائع والخدمات سيقصص التكتل بشكل ملحوظ.

### الحكومة البريطانية تتوقع نمواً أقل وتراجعا في الاستثمارات خلال العام القادم

موقع أرقام

تتوقع الحكومة البريطانية نمو اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 2.1% هذا العام مقارنة بتقديراتها السابقة عند 2%، وفقاً لمكتب الموازنة.

وخفضت الحكومة توقعاتها للنمو خلال العام القادم إلى 1.4% من 2.2% بدافع من تراجع الاستثمارات وزيادة التضخم في أعقاب انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني.

وخلال حديثه أمام مجلس النواب أشاد "فيليب هاموند" بقوة الاقتصاد البريطاني ومرونته التي أربكت المراقبين عقب تصويت المملكة المتحدة لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

ورغم خفض توقعات النمو للعام القادم، قال "هاموند" إن آفاق النمو خلال عام 2017 تماثل التقديرات المتوقعة في ألمانيا وتتخطى التقديرات في فرنسا وإيطاليا.

فيما أشار مكتب الموازنة إلى أن النمو المحتمل للمملكة المتحدة سيكون أقل مما ينبغي بنحو 2.4% بدافع من التصويت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## ديلي تليجراف: رئيسة وزراء بريطانيا تريد خفض ضرائب الشركات

روبترز

نشرت صحيفة ديلي تليجراف أن رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي ستبلغ كبار رجال الأعمال أنها تريد خفض ضرائب الشركات إلى أدنى مستوى بين أكبر 20 اقتصادا في العالم.

وأضافت الصحيفة أن ماي قد تخفض ضريبة الشركات إلى أقل من 15 في المئة التي تعهد بها دونالد ترامب قبل انتخابه رئيسا للولايات المتحدة. وخفض ضريبة الشركات عن 20 في المئة قد يجذب شركات من مناطق أخرى في الاتحاد الأوروبي لبريطانيا ويمثل تحديا لميزة إيرلندا بوصفها صاحبة أقل ضريبة على الشركات العالمية الكبرى في أوروبا.

## "المحللين الماليين": دول الخليج ستعاني من عجز 10% بالموازانات

صحيفة الأيام البحرينية

قال معهد المحللين الماليين المعتمدين إن المستوى المنخفض لأسعار النفط يوحى بقدوم أوقات حافلة بالتحديات للموازانات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويعيد تاجيج الجدل المزمع حول مدى قدرة سياساتها طويلة الأمد لربط أسعار صرف عملاتها بأسعار صرف العملات الأجنبية على الصمود.

وبغية توضيح الأمور بشكل أكبر، من المتوقع أن تعاني دول المجلس من عجز مالي بنسبة 10.1%، وعجز في الحساب الجاري بنسبة تقارب 5% عام 2016، بحسب توقعات البنك الدولي، مقارنة مع الفوائض التي كانت تحققها في الماضي.

وأوضح مقال لعضو معهد المحللين الماليين المعتمدين، وعضو جمعية المحللين الماليين المعتمدين في البحرين ديباك موسى أنه رغم انخفاض عائداتها النفطية واتساع نطاق عجوزاتها المالية، نجحت البنوك المركزية لدول المجلس بالتمسك بربط أسعار الصرف تساعد في ذلك احتياطاتها الضخمة المتراكمة من العملات الأجنبية، إلا أن تلك الاحتياطات تتعرض لاستنزاف مستمر لتمويل عجوزات ميزانياتها، ما سوف يؤدي في المحصلة النهائية إلى فرض ضغوط على قدرة البنوك المركزية على التحكم بمواصلة تمسكها بربط أسعار الصرف.

وهكذا نرى أن احتياطات المملكة العربية السعودية من العملات الأجنبية والتي بلغت قيمتها 562 مليار دولار في أغسطس 2016، تراجعت بمعدل 15% سنوياً، ونحو 25% خلال العامين الماضيين، فيما يعود سببه مبدئياً إلى متطلبات تمويل عجز الميزانية، بحسب ما نشرته «بلومبيرغ». وهذا ما يوجب توقعات الأسواق بأن تلجأ دول المجلس الأضعف اقتصادياً نسبياً إلى فك ارتباط أسعار صرف عملاتها بالعملات الأجنبية لتخفيف ضغوط العجوزات المالية والاحتياطات المتآكلة من العملات الأجنبية.

ورغم ذلك، فإن الرغبة المعلنة لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التمسك بربط أسعار الصرف يخفف وطأة أي فك لارتباط أسعار الصرف على المدى القصير والمتوسط. وهناك خمس حجج قوية تقول إن دول المجلس سوف تواصل التمسك بربط أسعار الصرف. وتتمثل الحجة الأولى في نجاح تلك الدول بالتمسك بربط أسعار الصرف على مدى عدة عقود خلال فترات ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على حد سواء، ما شكل لها صمام أمان ضمن استقرار سياساتها النقدية. ونتيجة لذلك، لم تقم تلك الدول بتطوير سياسات نقدية تشكل إطار عمل يسمح لها بتعويم أسعار صرف عملاتها. إضافة إلى ذلك، فإن أي توقع لتعديل سياسة الربط قد يعرض أسعار الصرف إلى هجمات المضاربين. وتشير الحجة الثانية إلى أن انخفاض أسعار الصرف الذي قد ينجم عن أي فك محتمل للربط قد يتسبب في قفزة مفاجئة في معدلات التضخم، بسبب آثار ارتفاع تكاليف الواردات ومراحل تغيير أسعار الصرف. ونظراً لكون 90% من واردات دول المجلس تتألف من المواد الغذائية، فسوف يترك انخفاض أسعار الصرف آثاراً سلبية مباشرة على السكان.

## 5 مليار قيمة صفقات اندماج واستحواذ في الشرق الأوسط

صحيفة الاتحاد الاماراتية

أظهر تقرير EY لأنشطة الاندماج والاستحواذ، انخفاض نشاط وقيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الثالث من 2016، إذ شهدت المنطقة تسجيل 74 صفقة بلغت قيمتها 5 مليارات دولار، مقابل 98 صفقة بقيمة 6 مليارات دولار في الربع الثالث من العام السابق. وهيمنت دول «التعاون» على نشاط الصفقات في الربع الثالث من العام، إذ استحوذت على 92% من إجمالي قيمة الصفقات، و77% من إجمالي عددها.

وبيّن التقرير انخفاض النشاط خلال الربع الثالث من العام في كل أنواع الصفقات، حيث تراجع عدد الصفقات الواردة بنسبة 42%، والصفقات الصادرة بنسبة 24%، بينما انخفض عدد الصفقات المحلية بنسبة 10% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015. وكانت الإمارات الوجهة الأكثر جذباً لصفقات الاندماج والاستحواذ في المنطقة، حيث تصدرت كل دول المنطقة من حيث قيمة الصفقات بنحو 17.1 مليون دولار من 14 صفقة.

وشهدت الإمارات أكبر صفقة في المنطقة خلال الربع الثالث، مع استحواذ مجموعة Investor Group الصينية على Advertising Ltd. Media.net بقيمة 900 مليون دولار. أما بالنسبة إلى القطاعات المستهدفة، فقد احتل قطاع الإعلام والترفيه، والقطاع العقاري، وقطاع شركات الطيران المراكز الثلاثة الأولى من حيث قيمة الصفقات في الربع الثالث من 2016.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للحدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تزايد الائتمان في الصين يهدد بأزمة مصرفية

موقع صحيفة المال

قفزت نسبة القروض إلى الإيداعات في الصين لتصل إلى مستوى 80% في 30 يونيو الماضي، وهو ما يدق - وفقاً لتقرير لوكالة بلومبرج- جرس الإنذار بشأن احتمالية تعرُّض البلاد لأزمة مصرفية.

وذكرت الوكالة أن النسبة المقدرَّة وفقاً لمؤشر ستاندر أند بورز جلوبال ريتنجز بلغت 100% لدى بعض البنوك الصغيرة. وتشير الزيادة في نسبة القروض إلى الإيداعات، حسب التقرير، إلى استمرار تفضيل البنوك الصينية تحاشي الالتزام بالتعليمات الحكومية التي تستهدف كبح جماح الائتمان في البلاد .

وتتوقع مؤسسة ستاندر أند بورز صعود إجمالي الائتمان، لدرجة تخطيه الإيداعات خلال السنوات القليلة المقبلة، حال استمرار الوتيرة الحالية في الزيادة. وقال ليو كيانج، مدير مؤسسة ستاندر أند بورز في بكين، إن العامين المقبلين سيحددان مدى نجاح الصين في كبح جماح الائتمان، مشيراً إلى أن بلوغ النسبة مستوى 100% لا يعني تعرُّض الصين لأزمة مصرفية فورية، لكنه يشير إلى استهلاك مجمل الإيداعات المصرفية الصينية، ما يعنى أن أي فقدان لثقة المُودعين في ذلك الوقت سيدفعهم لسحب إيداعاتهم والتسبب في تهديد استقرار النظام المصرفي .

### التأثير على مصر:

هناك عدة متغيرات باتت تطفو على الساحة مؤكدة استمرار المخاوف بخصوص الوضع الاقتصادي العالمي، مما يوضح أن التكتلات التي يشهدها العديد من المناطق ذات الثقل الاقتصادي عالمياً تعتبر بمثابة تهديد ببروز تطورات مالية خلال الفترة المقبلة إذا لم تظهر جهود واضحة لمعالجة مثل هذه المشكلات، ليس فقط على المستوى المحلي لكل دولة على حدة، ولكن على المستوى الدولي بصورة أساسية خاصة وأن التوجهات السياسية والاقتصادية الأمريكية الجديدة تشير إلى رغبتها في الخروج من التكتلات الدولية والتركيز بصورة أكبر على النمو المحلي، وهو ما يستدعي صياغة تكتلات وتحالفات إقليمية ودولية أخرى بخلاف الموجود حالياً لمعالجة الخلل والنقص في معدلات النمو الاقتصادي العالمي في ظل تباطؤ التجارة العالمية.

على مصر أن تسعى بشكل أكبر إلى تفعيل التحالفات الاقتصادية الخاصة بها سواء على المستوى العربي أو الشرق أوسطي أو الأفريقي أو الإسلامي لتحقيق معدلات أكثر ارتفاعاً في التبادل التجاري والاقتصادي، بما يسهم في زيادة معدلات النمو المحلي ويضمن زيادة المرونة الاقتصادية لمواجهة أي أزمات عالمية محتملة. وتستلزم هذه الخطوات أن تتبنى مصر برنامجاً تحفيزياً يشمل زيادة معدلات التصنيع، ورفع نسب المكون المصري، وتنقية مناخ الاستثمار، وزيادة حجم الصادرات الخدمية المصرية وهو الأمر الذي سوف يضمن رفع مستويات الاستفادة المصرية من المشاركة في التكتلات الدولية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: الاقتصاد العالمي.. بين الفريسة والصيد

صحيفة الشرق الأوسط

تأتي التغيرات اليومية في الاقتصاد العالمي، لصالح مجتمع الأعمال والعاملين فيه، إذ أن أسوأ شيء قد يحدث في هذا المجتمع.. أن لا شيء يحدث فيه، وذلك لوجود مهارات خاصة لبعض العاملين، ينتظرون اصطيد الصفقات، في سوق تتغير فيها قيمة ثروة كل منهم كل دقيقة بل كل ثانية، هبوطاً للفريسة، وصعوداً للصيد الماهر.

فإما أن «تكون صياداً أو فريسة»، هكذا علم الملياردير ترامب الأب، ابنه المشاغب دونالد، مبادئ يراها من وجهة نظره، تحكم اقتصاد السوق الحر، لكن الاقتصاد العالمي حالاً يشهد تغيرات سريعة ومكثفة، أخرجت البعض من «اللعبة»، والبعض الآخر غير قادر على اتخاذ قرار، في حين خسر بعضهم الملايين، بينما ظل الصياد الماهر رابحاً، لأنه لم يعط فرصة لغيره أن يأخذه فريسة، بل وصل بالأحرى إلى منصب الرئاسة.

ولم يأخذ العالم نفساً عميقاً بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008، حتى تبعها استفتاء الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي «البريكست»، ثم فوز دونالد ترامب برئاسة «أكبر اقتصاد في العالم».

يبدو هنا أن العالم يتجه ناحية «الإفراز» لتبقى «السوق للكبار»، حتى إشعار آخر، طالما أن الضبابية تزداد شيئاً فشيئاً في مستقبل الاقتصاد، ومع عدم اتخاذ قرارات سريعة من خارج الصندوق - ليس صندوق النقد الدولي - سيفق الصياد - حتى لو كان ماهراً - مندهشاً ومفاجئاً عندما يسحب صنارته ولم يجد شيئاً في البحر «السوق»، بسبب: تباطؤ الاقتصاد العالمي، مع زيادة الديون العالمية لأكثر من 152 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، وسط توسع الدول في الاقتراض لسد عجز الموازنة أو لحل أزمة سيولة، يأتي كل هذا مع إقرار بعض البنوك المركزية حول العالم أسعار فائدة سلبية، في محاولة لرفع معدل التضخم، مما يؤدي إلى تراجع جاذبية الأصول عالية المخاطر.

وقد يؤدي كل هذا إلى أسوأ شيء يحدث في الاقتصاد لمجتمع الأعمال، وهو: ألا يحدث شيء (الركود).

"الشرق الأوسط" تستعرض وضع الاقتصاد العالمي قبل تولي دونالد ترامب زمام الأمور لأكبر اقتصاد في العالم، والمرتببط باتفاقيات تجارة كثيرة ومتنوعة مع معظم دول العالم، وسط توقعات بتغيير الكثير من السياسات الاقتصادية والاتفاقات وفقاً لتصريحات ترامب أثناء حملته الانتخابية.

الاقتصاد العالمي

إذا نظرنا إلى وضع الاقتصاد العالمي، سنجد أنه يعاني من تركة تحديات ضخمة، خفضت معها بعض الدول أسعار الفائدة البنكية لـ«صفر»، ووصلت بالسالب في دول أخرى - تستخدم نحو 7 بنوك مركزية حول العالم الفائدة السلبية، وتبدو عاجزة عن تقديم حلول فعالة للأزمة الاقتصادية، خاصة في أوروبا واليابان - ولجأت أغلب الحكومات إلى برنامج للتيسير الكمي (شراء الأصول) كإجراء سهل لضخ سيولة جديدة في الأسواق؛ كما ارتفعت الديون السيادية على الدول حول العالم، نتيجة ارتفاع العائد على السندات وأذون الخزانة، فضلاً عن القروض التي توسعت فيها معظم الدول، لجذب سيولة جديدة. وزادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، وفقاً لهذه المعطيات، كما تراجعت آفاق النمو المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة أيضاً، نتج عنها أزمة سيولة ضربت بعض الأسواق، انخفضت معها قيمة الأصول إلى مستويات أقل مما يتناسب مع أساسيات الاقتصاد الكلي.

ووصل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة التباطؤ، نتيجة تراكم هذه المؤشرات المخلفة من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى معطيات مثل تراجع أسعار النفط والسلع الأولية، اللذين تسببا في تراجع معدلات التضخم في بعض الدول بأقل من المستهدف مثل الولايات المتحدة الأميركية ودول منطقة اليورو، فضلاً عن ذلك، زاد أعداد الفقراء في العالم، وانخفضت نسبة الطبقة المتوسطة، بينما ارتفع عدد الأغنياء (الصيادون) -مع تراجع قيمة ثرواتهم - نتيجة السياسات المالية والنقدية المتبعة الحالية.

ديون العالم

توسعت دول العالم الفترة الأخيرة في استخدام القروض والسندات والتوريق والصكوك وأذون الخزانة، نتيجة رغبة الحكومات في زيادة معدلات النمو في بلدانهم، في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008، مما رفع حجم الديون العالمية إلى 152 تريليون دولار، بما تمثل 225 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي خلال العام الماضي. وترجع أهم أسباب ارتفاع الدين العالمي، إلى اعتماد معظم الدول على المبدأ الاقتصادي: «التجارة بالديون أفضل من استخدام رأس المال المملوك.. نظراً لانخفاض التكلفة». مما رفع من حجم ديونها في ضوء التباطؤ العالمي الاقتصادي الذي يسود دول العالم حالياً، والذي أجبر صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في سياسته المالية من جديد، ودعا البنوك المركزية إلى مراجعة السياسة النقدية المتبعة، مع ارتفاع معدلات الفقر حول العالم.

وقال صندوق النقد الدولي مؤخراً إن العالم يسبح في ديون حجمها 152 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، لكن هذا المستوى القياسي لم يمنع الصندوق من تشجيع بعض الدول على زيادة الإنفاق لتعزيز النمو.

وأوضح تقرير صادر عن صندوق النقد، أن الديون العالمية العامة والخاصة بلغت 225 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي العام الماضي ارتفاعاً من نحو 200 في المائة في عام 2002، موضحاً أن نحو ثلثي إجمالي ديون عام 2015، أي نحو 100 مليار دولار مستحقة على مقرضين من القطاع الخاص، محذراً من أن تنامي الدين الخاص عادة ما يفضي إلى الأزمات المالية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، زادت الديون العالمية سواء الاستهلاكية أو الحكومية أو ديون الشركات المالية وغير المالية أكثر من عشرة تريليونات دولار في النصف الأول من العام الجاري، لتتجاوز 216 تريليون دولار بما يعادل 327 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي. وكانت الزيادة كبيرة على نحو خاص في قطاع الشركات غير المالية حيث زادت الديون 3.3 تريليون دولار إلى أكثر من 63 تريليون دولار وفي القطاع الحكومي حيث زادت الإصدارات 3.3 تريليون دولار أيضاً إلى 59 تريليون دولار. وتقترب ديون الأسواق المتقدمة سريعاً من 400 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث زاد إجمالي إصدارات الديون في شتى قطاعات الأسواق المتقدمة ثمانية تريليونات دولار إلى أكثر من 163 تريليون دولار في النصف الأول من العام. وبهذا يصل مستوى الديون إلى 393 في المائة من الناتج الاقتصادي في الأسواق المتقدمة بزيادة أكثر من 50 نقطة مئوية عنه قبل عشر سنوات. ورغم التحذير الواضح من صندوق النقد الدولي لحدوث أزمات مالية، فإن مديرة الصندوق كريسين لاغارد حثت مؤخراً الحكومات القادرة على الاقتراض وإنفاق المزيد، أن تفعل ذلك لتعزيز النمو الذي يعاني من ضعف مستمر.

الصين  
إذا لم تنسق الاقتصادات الكبرى فيما بينها لانتشار الاقتصاد العالمي من تباطئه، فمن المؤكد أن «الركود» قادم لا محالة، خاصة أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين، إلا أن مخاطر عدم التنسيق ظهرت تَوّاً بعد إعلان فوز ترامب، فقد تراجع اليوان الصيني إلى ما دون 6.8 يوان للدولار في الأسواق الخارجية للمرة الأولى خلال أكثر من ستة أعوام بسبب مخاوف من أن الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب قد يطبق سياسة الحماية التجارية التي تحدث عنها طوال فترة حملته الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك فإن الصين تعاني من حجم ديون مرتفع، بلغت الديون الأجنبية القائمة عليها نحو 1.39 تريليون دولار في نهاية الربع الثاني من العام الجاري، وذلك مقارنة مع 1.36 تريليون دولار بنهاية مارس ووفقاً للهيئة المنظمة لسوق الصرف الأجنبي في الصين التي أوضحت، أن الديون الخارجية قصيرة الأجل بلغت 867.3 مليار دولار بنهاية يونيو ارتفاعاً من 849.1 مليار دولار بنهاية الربع الأول، ومثلت الديون الأجنبية قصيرة الأجل 62 في المائة من الإجمالي بنهاية الربع الثاني بينما بلغت نسبة الديون المتوسطة الأجل والطويلة 38 في المائة من الإجمالي. وتمثل تلك الديون مخاطر، تظهر حجمها كلما زاد الضغط المالي على الصين.

العملات  
رغم تجديد الدول الأعضاء تعهداتها بالامتناع عن خفض التنافسي لقيمة العملة وعن استهداف سعر الصرف لأغراض تعزيز القدرة التنافسية وبالإفصاح بشكل واضح عن السياسات، فإن الوضع التنافسي بين عملات الدول لا يمكن مطابقته بهذا التعهد، في ضوء تخفيض الصين لعملتها في بداية العام الجاري، مع توقعات ارتفاع العملة الأميركية، والارتفاعات التي ستنبئها من الدول التي تربط عملتها بالدولار. ودخلت بعض البنوك المركزية حول العالم فيما يسمى بـ«حرب العملات»، والتي ظهرت تداعياتها في قرارات البنوك المركزية حول العالم بتخفيض أو رفع أسعار الفائدة. وهو الأمر الذي يعزز دور المؤسسات المالية العالمية، في ضوء حرصها على تعافي الاقتصاد العالمي ودفعه في اتجاه الاستقرار.

### التأثير على مصر:

من شأن نموذج اقتصادي تشاركي جديد يتناسب وحجم التحديات في الأسواق العالمية الحالية أن يغير من المعادلة الاقتصادية ويعطي آفاقاً جديدة لاقتصادات الدول، على ألا يواصل العالم الاعتماد على السياسات النقدية والمالية المتبعة في ضوء المتغيرات الحالية. إذ لم تؤد السياسات النقدية التوسعية المتبعة من البنوك المركزية حول العالم إلى النتائج المرجوة منها من ناحية رفع معدلات النمو ومواجهة الانكماش الاقتصادي، وهو ما يشبه حالة اليابان في التسعينات من القرن الماضي، حيث تم اتباع سياسة التيسير الكمي وخفض أسعار الفائدة لمواجهة الكساد الاقتصادي، والتي وإن نجحت في تقليل الخسائر الناتجة عن تراجع الدخل القومي، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في إيجاد صيغة فعالة لعودة النمو.

يجب تقليل حجم الديون العالمية، لأن ارتفاع مستويات الدين يؤدي إلى تعزيز احتمالية حدوث أزمة مالية، وهو ما يقترن في العادة بتباطؤ اقتصادي أعمق وأطول استمرارية من التباطؤ الذي يصاحب حالات الركود المعتادة. ولا تقتصر المخاطر على الدين الخاص، لأن دخول الأزمة المالية بنسب دين عام مرتفعة يقاوم الآثار المترتبة عليها، وهو ما يحدث في الأسواق الصاعدة أكثر من الاقتصادات المتقدمة.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل اخباري: نزاعات المنطقة العربية كبدتها 614 مليار دولار في نشاطها الاقتصادي

صحيفة «الحياة» اللندنية

سجل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بالقيمة الحقيقية 0.9 في المئة عام 2015، أي من دون تغيير عن عام 2014، فيما يتوقع نموه بنسبة 1.5 في المئة هذه السنة»، استناداً إلى تقرير سنوي أطلقته «إسكوا» في بيروت، حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الذي يغطي عامي 2015 و2016.

ورأى التقرير أن حالة الغموض الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية بعد التحولات والاضطرابات التي شهدتها عام 2011، «لا تزال تكبح آفاق النمو وفرص العمل والاستقرار فيها». إذ يستمر «توقف النمو الاقتصادي»، فيما تزيد أسعار النفط العالمية التي تشهد انخفاضاً متواصلاً «العبء على الاقتصاد الإقليمي وتفرض قيوداً على النمو والأرصدة المالية في تلك البلدان، التي تفوق يوماً أداؤها بفضل صادرات الطاقة». وتوقع أن «يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ ينتظر إجراء مزيد من الخفوضات في الإنفاق العام». وأظهر المسح أن «النزاعات في المنطقة أدت إلى خسارة صافية في النشاط الاقتصادي قيمتها 613.8 مليار دولار، وإلى عجز في المبيعات العامة قيمته 243.1 مليار دولار». ولم يغفل أن هذه النزاعات «أدت إلى تفاقم مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى، مثل الدين والبطالة والفساد والفقر».

وقدر مدير شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل في «إسكوا» محمد المختار محمد الحسن، الانخفاض «الحاد» في العائدات النفطية للدول العربية بـ 46 في المئة عام 2015». ولاحظ أن توسع الاقتصادات العربية «لا يزال متعثراً»، ولفت إلى أن «الاقتصادات العربية في المشرق والمغرب وأقل البلدان نمواً تواجه تحدياً يتمثل بوضع ميزان المدفوعات، بسبب التغيير السريع في البيئة المالية الدولية (أي تأثير رفع سعر الفائدة الأميركية مع توقع ارتفاع آخر نهاية السنة)». واعتبر أن «من الصعب على الاقتصادات العربية غير الخليجية الحفاظ على مستوى الاستثمارات العامة والخاصة، التي تعتبر ضرورة لوضع هذه الاقتصادات على مسار النمو المستدام، من دون مساعدة مالية خارجية».

ولفت رئيس قسم التحليل والنمذجة الاقتصادية في «إسكوا» محمد هادي بشير، إلى أن «عدد اللاجئين في العالم وصل إلى 60 مليوناً نهاية العام الماضي، فيما سُجل نزوح داخلي لـ 7.6 مليون شخص في سورية وأكثر من 4 ملايين خارجياً».

وبلغ عدد المشردين داخلياً في اليمن 130 ألفاً منذ العام 2015، فضلاً عن الذين فروا إلى الخارج، وبلغ عدد النازحين الليبيين 434 ألفاً نهاية العام الماضي، وشهدت أوروبا زيادة في تدفقات اللاجئين بنسبة 74.3 في المئة. وتعدّ تركيا أكبر مضيقة للاجئين (1.6 مليون نهاية 2014)، فيما يستضيف لبنان العدد الأكبر إذا ما قيس كنسبة مئوية من السكان وتصل إلى 25 في المئة».

وتحدث بشير عن حالة سورية، كاشفاً أن «مجموع الخسائر تراوح بين 169 مليار دولار و259 ملياراً من الناتج الضائع، و89 مليار دولار من خسارة رأس المال المادي». وأوضح أن «49 في المئة من رأس المال فقد بسبب تلفة، و34 في المئة بسبب خسارة الاستثمار الصافي، و17 في المئة بسبب خموله». أما البطالة، فارتفعت «من 15 في المئة عام 2011 إلى 48 في المئة في 2014، وعاش أكثر من 80 في المئة من الشعب السوري تحت خط الفقر في العام ذاته، وتركزت هذه النسبة في مناطق القتال الشديد».

وعن إعادة إعمار سورية، أشار بشير إلى أن الأجنحة الوطنية «تتطلب استثماراً بقيمة 183.5 مليار دولار».

وعرض تأثر لبنان بالأزمة السورية، معلناً أن «حركة الوافدين الكثيفة ستؤدي إلى تضاعف معدلات البطالة إلى أكثر من 20 في المئة ودفع 170 ألف لبناني إلى الفقر». وأفاد بأن «التقديرات الأخيرة» تشير إلى أن عدد اللبنانيين المعرضين للأخطار يوازي عدد اللاجئين السوريين (1.5 مليون)، ويُضاف إلى هذا العدد 300 ألف لاجئ فلسطيني و42 ألفاً نزحوا من سورية، أي بات أكثر من 3.3 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة من مجموع 5.9 مليون من السكان».

وكشف أن «52 في المئة من النازحين السوريين و10 في المئة من اللبنانيين هم في فقر مدقع، أي أنهم يعيشون على أقل من 2.40 دولار في اليوم».

كما أشار إلى «ازدياد الطلب على المرافق والخدمات الحكومية لتسجل زيادة في الإنفاق على الخدمات العامة بقيمة 1.1 مليار دولار لتلبية حاجات اللاجئين، ما يؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة بنحو 2.6 مليار دولار عامي 2012 - 2014». كما أفضت الأزمة في سورية إلى «إقفال الطريق التجارية لخمس الصادرات اللبنانية إلى العالم، ما أدى إلى زيادة في تكاليف التجارة».

وحض التقرير وفق بشير على أهمية تأمين «دعم دولي أقوى»، مشيراً إلى تمويل كلي يصل إلى 2.5 مليار دولار للعودة إلى توفير الخدمة للمستوى الذي كانت عليه قبل الصراع». ولفتت المسؤولة المساعدة للشؤون الاقتصادية في «إسكوا» ناتالي خالد، إلى أن «النساء في المنطقة العربية لا يزلن يعانين من عدم المساواة على كل المستويات». وذكرت أن «المنطقة العربية حلت في المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة بين الجنسين عام 2015 مع تقدم طفيف عن العام السابق، مغلقة 60 في المئة فقط من الفجوة».

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والناتج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

**التأثير على مصر:**

يجب أن تنتبه مصر إلى تأثير استمرار تباطؤ النمو وارتفاع التضخم على الصراعات بالمنطقة وهو ما يستلزم استراتيجية اقتصادية متكاملة ليس فقط بغرض رفع معدلات الأداء الاقتصادي المصري ولكن أيضا بغرض جذب استثمارات هاربة من الأسواق المحيطة.

ويجب الإشارة إلى أن النمو المحدود حاليا لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للآزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.

لهذا تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار في مصر والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها، وضوابط حوكمتها، وخطوات إنجاز التعاقدات معها، وآلية تخصيص الأراضي، وتوصيل المرافق، وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية، وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق، وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية، ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن، خاصة في ظل عدم إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

كما يجب أن ترتبط استراتيجية الدولة بصورة أكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافيا في ضوء مستويات البطالة في الريف، خاصة بين الإناث، فارتفاع معدلات البطالة بينهن تشير إلى عدم استغلال قدراتهن الاقتصادية. لهذا، مشروعات مثل وظيفتك جنب بيتك بما ترتبط به من بعد جغرافي ستؤدي إلى تحقيق هدف تخفيض البطالة ورفع معدلات التشغيل للإناث على وجه الخصوص.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

أغلقت الأسهم اليابانية على ارتفاع في ختام التداولات يوم الجمعة، مسجلة مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي، رغم صدور بيانات أظهرت ضعف أسعار المستهلكين خلال أكتوبر.

وخلال التداولات ارتفع مؤشر "نيكي" بنحو 8% ليلامس أعلى مستوياته في 10 أشهر، تزامناً مع انخفاض اللين أمام الدولار، إلا أن الأسهم قلصت مكاسبها عقب ظهور بيانات التضخم وتخلص العملة اليابانية من خسائرها.

وأظهرت البيانات الحكومية، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.4% خلال الشهر الماضي، مقارنة بما كان عليه خلال نفس الفترة قبل عام، ليواصل انخفاضه للشهر الثامن على التوالي.

ورغم ذلك، ارتفع مؤشر "توبكس" للجلسة الـ 11 على التوالي، مسجلاً أطول سلسلة مكاسب منذ منتصف العام الماضي.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.25% إلى 18381 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.3% إلى 1464 نقطة، وحقق كلا المؤشرين 2.9% مكاسب أسبوعية.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات وسجلت مكاسب أسبوعية، مدعومة بمكاسب الشركات العقارية والقطاع المصرفي.

وتلقت الأسهم المتداولة في بورصة هونج كونج دعماً من تجدد اهتمام المستثمرين الصينيين في ظل تراجع قيمة العملة المحلية أمام الدولار.

وخفض البنك المركزي الصيني سعره الاسترشادي لليوان الخميس بنسبة 0.26% مقابل الدولار، ليدفع اليوان في تعاملات شنغهاي عند أدنى مستوياته في 8 سنوات.

ويبحث المستثمرون الصينيون عن ملاذات للتحوط في ظل انخفاض قيمة عملتهم المحلية وعادة ما يكون أبرز هذه الملاذات أسهم هونج كونج، ومن المتوقع تزايد هذا الإقبال مع افتتاح برنامج الربط بين بورصتي شنغشن وهونج كونج.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.62% إلى 3261 نقطة، مسجلاً 2.2% مكاسب أسبوعية.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة، وسط جلسة مختصرة هادئة عقب عطلة عيد الشكر التي شهدت مبيعات قوية الخميس، وسجلت المؤشرات الرئيسية مستويات إغلاق قياسية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 69 نقطة إلى 19152 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك (18 نقطة) إلى 5399 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (8.6 نقطة) إلى 2213 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 1.5%، كما سجل "نازداك" مكاسب بنسبة 1.5% أيضاً، في حين حقق "S&P 500" القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 1.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.2% أو 0.6 نقطة إلى 342.4 نقطة.

وارتفع أيضاً مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 11.5 نقطة) إلى 6840.7 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 7.7 نقطة) إلى 4550 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 10 نقاط) إلى 10699 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.8% أو 9.90 دولار إلى 1179.50 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بنسبة 2.3%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 4.2% أو 2.02 دولار وأغلق عند 45.93 دولار للبرميل، ولكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.5%، بينما انخفض خام "برنت" القياسي بنسبة 3.9% أو 1.92 دولار وأغلق عند 47.08 دولار للبرميل.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، استقر مؤشر مديري المشتريات الخدمي الأمريكي وسجل 54.8 في نوفمبر، وهي نفس القراءة المسجلة في أكتوبر الماضي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

**التأثير على مصر:**

لازال أداء أسواق المال العالمية يشهد تذبذباً واضحاً مع ميل ناحية الارتفاع على خلفية البيانات المتضاربة الخاصة بتوقعات الأداء الاقتصادي العالمي خاصة بالنسبة لوضع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا علي وجه الخصوص، في حين اتجهت الصين لتخفيض جديد في سعر العملة انعكس إيجاباً على أداء البورصة رغم استمرار حالة المخاوف من الوضع المالي والاقتصادي الصيني، وهو ما حدث أيضاً في بورصة طوكيو التي استغادت من انخفاض الين أمام الدولار وظهر بوضوح نشاط السيولة في أغلب البورصات العالمية.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط عليها بالأسواق، وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية. كما نؤكد على أن البورصة المصرية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام الحكومي لإتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها، وهو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسنول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

**تدبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.